

النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

د. سمير نعموني / جامعة تيبازة

د. سميرة بداوي / جامعة تيارت

-ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكالية مفادها هل كان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشاط سياسي رغم أنها جمعية دينية تهذيبية تعليمية أم لا ؟ وبعد اعتماد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي توصل إلى أن البرنامج الاصلاحى للعلماء شمل النشاط السياسى لأنه مطلب دينى وضرورة وطنية وإن لم يكن ذلك شعارا معلنا وبطريقة مباشرة صونا للجمعية من أن تجهض مشاريعها فى بدايتها.

Résumé de l'étude :

La présente étude a pour objet de répondre au problématique qui s'articule autour de la question suivante : Est-ce que l'association des Oulémas musulmans algériens avait une activité politique ou non, malgré que cette dernière est une association religieuse éducative ?

En s'appuyant sur la méthodologie historique et descriptive, le chercheur a constaté que le programme de réforme suivi par les Oulémas comprenait une activité politique étant une exigence religieuse et une nécessité nationale voire un slogan annoncé ,ou d'une manière directe, cette activité préserve les principes de l'association et assure la continuation de ses projets.

-مقدمة:

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على أنها جمعية دينية تهذيبية تعليمية تعتمد على ثلاث دعائم الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا، ولقد كانت هذه

الدعائم هي البرنامج الحقيقي للجمعية مع أنها نفس الأهداف التي حاربها الاستعمار الفرنسي وسعى لطمسها ومحوها.

لقد منّ الله تعالى على الجزائر بجمعية العلماء في أحلك الفترات ، ومنّ على الجمعية بحكماء أمثال المؤسس ابن باديس والإبراهيمي وأصدقائهم، قال ابن باديس فيهم مُنَوِّهًا بفضلهم: «إذا كنت استمد القوة والحياة، فإنما استمدتها من الذين أولوني شرف الثقة والإخلاص لديني ولأمّتي، وأخص منهم الأسود الكبار وهم إخواني الأقوياء من رجال العلم، الذين أجدني مهما وقفت موقفاً إلا وجدتهم معي كالأسود، فهؤلاء هم الذين وري بهم زنادي، وتائل بطارفيهم تلادي، أطال الله أعمارهم ورفع أقدارهم». ¹ وتكمن حكمتهم في تنوع وشمول برنامجهم الإصلاحية، فلم يهتم بجانب دون آخر ولكن كانت الأولويات، وهو من فقه الواقع وبعد النظر، قال البشير الإبراهيمي في معرض الرد مبينا هذه الحقيقة: "...إن جمعية العلماء لم تنفق أوقاتها كلها ولم توجه قوتها بأجمعها إلى هذه الجهة فقط كما يتوهم بعض الواهمن، بل إن للجمعية برنامجاً إصلاحياً عملياً حكيماً، وهي موزعة أعمالها على فصوله، معطية كل فصل ما يستحقه، واقفةً في كل عمل عندما يتيمأ لها من وسائله ويتيسر من أسبابه» ²

سعيًا وراء تحقيق أهدافها النبيلة تنوعت نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بين النشاط الديني والتربوي والتعليمي والثقافي والاجتماعي وغيرها، والنشاط الذي أسال كثيرا من حبر أصدقاء الجمعية من أعضائها وأبنائها والموالين لها وكذا من أعدائها هو النشاط السياسي، فهل كان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشاط سياسي رغم أنها جمعية دينية تهذيبية تعليمية أم لا ؟

1-النشاط السياسي ضرورة وطنية :

إن الناظر في تاريخ جمعية العلماء ليدرك أنهم قد حاولوا في بداية نشاطهم الابتعاد عن الشؤون السياسية ما أمكنهم، ولعلّ هذا المنهج هو أثر لنصيحة قدمها الشيخ محمد عبده للعلماء في تونس أثناء زيارته لها سنة 1905م حيث تضمنت ضرورة: "مسألة

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، جزء 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

نفس المرجع.

الحكومة وترك الاشتغال بالسياسة، وبهذا الأخير يتم لهم كل ما يريدون من مساعدة الحكومة الفرنسية لهم... وهذا الإعراض عن السياسة لا ينافي مخاطبة الحكومة فيما يرونه ضاراً بهم من القوانين والمعاملات..."¹ ذهب كثير من الباحثين إلى أنّ جمعية العلماء المسلمين هي حركة سياسية إسلامية ذات جذور اجتماعية قوية في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرير العربية التي عمت العالم العربي والعالم الإسلامي في بداية العشرين.²

كان نشاط جمعية العلماء في الميدان السياسي خاضعاً للظروف والعوامل السياسية التي كانت تمر بها البلاد، ومن هنا فقد اتسم هذا النشاط بالمرونة والتكيف مع الظروف³، فعندما يشتد الضغط الاستعماري يخف نشاط العلماء وتظهر استعانتهم بعبارات التورية والمسألة، وعندما يسود التسامح يعود النشاط إلى البروز بوسائل مختلفة، وعلى الرغم من كل الظروف فإن مبادئ العلماء وأهدافهم لم تتغير في جوهرها.⁴

فالنشاط السياسي لجمعية العلماء كان على قدر كبير من الحيطة والحذر لئلا تقوم السلطات الاستعمارية بحل الجمعية ومن ثم القضاء على جميع مكتسباتها التي حققتها، وبفضل ذكاء ومهارة ودبلوماسية العلماء المصلحين، ولا تتردد الجمعية إذا ما اقتضت الضرورة أن تتحالف كما زعم بعضهم حتى مع الشيوعيين والفاشيين واليهود، ضد الإدارة الفرنسية بالجزائر، ولعل هذا "التكتيك" هو الذي جعل الجمعية محلّ نقد ممن لم يفهموا حقيقة خطتها، ولا نستبعد أن تكون الإدارة الفرنسية قد حلتّ الجمعية وقضت عليها في مهدها لو لم تختّر هذا الطريق المحفوف بالأخطار والمزالق"⁵.

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، جزء 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

² أحمد توفيق المدني، حياة كفاف، جزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

³ أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

⁴ نفس المرجع.

⁵ نفس المرجع.

لقد علمت وتيقنت الإدارة الفرنسية أن أكبر خطر يهدد وجودها في الجزائر في تلك المرحلة هي جمعية العلماء المسلمين، لما لها من أبعاد وطنية أثمرتها مناهجها التربوية التعليمية، يقول الأستاذ سعد الله: "في إحدى التقارير السرية التي كتبها المسؤولون الفرنسيون في أوائل الخمسينات أن العلماء كانوا يمثلون أكبر الخطر على الفكرة الفرنسية في الجزائر، فشعب "جمع شعبة" مدارسهم عبارة عن خلايا سياسية، والإسلام الذي يمارسونه مدرسة حقيقة للوطنية، وأتهم يجدون تأثيرهم الأكثر عمقا لدى الأثرياء والعائلات الكبيرة وأصحاب المال، وأن أكثر من 40% من السكان معهم..."¹

قطع الإبراهيمي قول كل خطيب وحسم الأمر في مذكرته الإيضاحية التي أوفدها في جانفي 1953م إلى وزارة المعارف المصرية ومشيغة الأزهر وجامعة الدول العربية حول المسعى السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين حيث قال: "... لجمعية العلماء في كل نقطة من السياسة الجزائرية رأي أصيل، تجهر به وتدافع عنه وتذيعه في الناس وتخالف رأي غيرها بدليل، وتوافقه بدليل، لأنها لا تقبل التقليد في الدين وكيف تقبله في الدنيا؟ وصفوة رأي الجمعية في السياسة الجزائرية تحرير الجزائر على أساس العروبة الكاملة والإسلام الصحيح والعلم الحي، وعلى ذلك فهذه الجهود الجبارة التي تبذلها جمعية العلماء في سبيل العربية والإسلام والتعليم كلها استعداد للاستقلال، وتقريب لأجله، ولكن كثيرا من قومنا لا يفقهون..."²

2- مراحل النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

سنتعرف على تطور النشاط السياسي للجمعية عبر مرحلتين، المرحلة الأولى من سنة تأسيسها 1931م حتى وفاة رئيسها ابن باديس سنة 1940م، وأما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 1940م حتى بداية الثورة التحريرية سنة 1954م.

2-1- مرحلة حياة ابن باديس (1931م -1940م):

¹ أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، الجزء 4، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.

² عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

تعتبر هذه المرحلة من أهم وأحرج المراحل التي مرّت بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فهي مرحلة التأسيس والنمو، فتميّز نشاط الجمعية السياسي فيها بالحذر والابتعاد عن كل شبهة قد تؤدي إلى وأد الجمعية في مهدها، فحاولت التعريف بأهدافها وغرس قيمها في نفوس الشعب الجزائري كبارا وصغارا، رجالا ونساء بإحياء القلوب وتحرير العقول، كما كانت منشغلة بتنظيم صفوفها وتصفية هيكلها من الداخل حتى يتحقق لها الاستقرار.

قال الأستاذ سعد الله يصف مواقف العلماء المصلحين في هذه الفترة: "...فقد كانوا يمشون على ببيض كما يقول المثل الأجنبي، فهم من جهة كانوا يريدون تحقيق مبادئهم وأهدافهم بأية وسيلة مشروعة، ومن جهة أخرى كانوا واقعين تحت طائلة إجراءات استثنائية مستعدة لعرقلة سيرهم، بل لوضعهم في قفص الاتهام، لذلك كانوا يناورون ما وسعتهم الحيلة والمناورة، ويجاملون ولكنهم لا يتنازلون عن مبادئهم"¹.

وحفاظا على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كمكسب ثمين للمجتمع الجزائري العربي المسلم، كان العلماء المصلحون وعلى رأسهم ابن باديس يفرق في كثير من المواقف السياسية خاصة منها بين ما يقوم به باسم جمعية العلماء وما يقوم به باسمه الشخصي، فكان في الحالة الأولى لا يخرج عن دائرة التشريعات والقوانين، ولا يتردد في الحالة الثانية من استعمال لهجة العنف والاحتجاج ضد الإدارة الفرنسية.² إن من أهم النشاطات السياسية وأهم الأحداث التي وقعت في هذه المرحلة وكان لجمعية العلماء دورا فعالا فيها هو انعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936م.

2-1-1 جمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م:

أحدثت التغييرات السياسية سنة 1936م في الجزائر وفي فرنسا أثرا بالغ الأهمية في خلق آمال لدى الشعب الجزائري في التحرر، وأصبح زعماءه يتطلعون باهتمام كبير إلى النتائج الإيجابية لهذا التغيير. يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بالعاصمة في

¹ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

² محمد البشير الإبراهيمي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

السابع من يونيو سنة 1936م أول تجمع من نوعه في الجزائر، فلم تعرف الجزائر طيلة أكثر من قرن تجمع تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه مختلف الطبقات وتبرز خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في هذا المؤتمر.

في اليوم السادس من شهر جوان 1936م اجتمعت بنادي الترقّي كل القوى الجزائرية على اختلاف مشاربها وتدارس الجميع بجو مشبع بالإفاء والشعور بالمصلحة العامة مطالب الأمة الجزائرية، وقد حضر هذه المناقشة كل من الشيخ ابن باديس، والشيخ البشير الإبراهيمي، والشيخ خير الدين، وذلك لإعطاء الآراء فيما يتعلق بالمطالب الدينية واللغة العربية واتفق الجميع في النهاية على أن يضم المؤتمر المزمع عقده النواب، والعلماء، والشبان، وتستند رئاسته إلى ابن جلول،¹ وذلك باقتراح من ابن باديس، وفي يوم الأحد 7 جوان 1936م انعقد المؤتمر بالجزائر العاصمة.

تقدمت الجمعية إلى المؤتمر باسمها رسميا بمطلبين أساسيين يتعلق الأول منها باللغة العربية وضرورة تعليمها، وجعلها لغة رسمية في الجزائر إلى جانب اللغة الفرنسية، ويشمل الثاني الشؤون الدينية الإسلامية مثل تسليم المساجد وأوقافها إلى جمعيات دينية إسلامية، وتأسيس كلية دينية لتخريج الموظفين الذين يتولون مهام دينية، وتنظيم القضاء الإسلامي ورفع مستواه.² وتقدم ابن باديس باسمه الشخصي - مراعاة وحرصا على جانب الجمعية من تعسف الإدارة الفرنسية- بمطالب أخرى لا تخرج في أساسها عن مطالب النواب والشبان منها:

— إلغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين "الأنديجينات" والمجالس العسكرية، وأعطيات الجندية، وتسوية النواب الجزائريين بالنواب الفرنسيين في جميع المجالس، وتوحيد النيابة البرلمانية بكلا المجلسين "مجلس الجزائريين ومجلس المعمرين" والمساواة بين الحقوق والواجبات.

¹ محمد الحسن فضلاء، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الجزائري، الجزء 1، دار الأمة، الجزائر، 1999.

مجلة البصائر، السنة الأولى، عدد 32، 28 أوت 1936م.²

— ومنها أيضا إلغاء الولاية العامة "منصب الحاكم العام" ووظائف القياد وإلغاء المحاكم العسكرية والعفو العام عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة سنة 1934م.

إن لعلماء الجمعية تفسيراً وبياناً لهذا التعارض الذي ظهر في مواقفها، حيث أن العلماء فرقوا بين الجنسية القومية والجنسية السياسية، فالجنسية القومية هي مجموعة المقومات والمميزات التي يتمتع بها شعب معين، وتشتمل على "اللغة التي يعرب بها ويتأدب بأدابها، والعقيدة التي يبني حياته على أساسها، والذكريات التاريخية التي يعيش عليها وينظر لمستقبله من خلالها، والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات والمميزات"، وبذلك فإن الأمة الجزائرية تتمتع في نظر الجمعية "بجميع المقومات والمميزات لجنسيتها القومية... وأنه من المستحيل إضعافنا فيها فضلاً عن إدماجنا فيها أو محونا".

وافقت الجمعية على إلحاق الجزائر بفرنسا رغبة منها في حصول الشعب العربي الجزائري المسلم على الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون طالما أن قانون عام 1865م قضى: "باعتبارنا فرنسيين لكنه نفذ تنفيذاً جائراً، فيفرض علينا جميع الواجبات الفرنسية دون حقوقها" ولذلك فقد: "نهضت الأمة نهضتها بمؤتمرها الفخم الجليل وقررت فيه بالإجماع المحافظة التامة على المميزات الشخصية والمطالبية بجميع الحقوق السياسية"¹.

عانت جمعية العلماء تعاني من المشاكل التي نجمت عن تزعمها للمؤتمر الإسلامي وتعاونها مع الأحزاب السياسية الأخرى بقصد الحصول على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي وتعليم اللغة العربية في المدارس الجزائرية، وقد ابتدأت المؤامرة في 18 جويلية 1936 يوم تمكن الحاكم العام للجزائر أن يضغط على مفتي الجزائر العاصمة الشيخ كحول لكي يصدر فتوى يقول فيها بأن أعضاء المؤتمر الإسلامي لا يمثلون السكان المسلمين الجزائريين، وبأنهم عبارة عن أقلية من المهرجين الذين يريدون إثارة الفوضى في

مجلة البصائر، السنة الأولى، عدد 32، 28 أوت 1936م.¹

البلاد، كما قال بأن من يدعون بأنهم العلماء وهم لا يحملون شهادات علمية أو رتب حقيقية، قد ذهبوا إلى باريس بقصد مطالب سياسية ودينية¹.

في يوم 11 جويلية 1937 تمّ انعقاد الاجتماع الثاني للمؤتمر الإسلامي بالعاصمة وذلك بقصد المحافظة على وحدة الصّف ومواجهة الضغوط الأوروبية على رئيس الحكومة الفرنسية لكي يتخلّى عن مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر، وحاولت الجمعية أن تتعاون مع بن جلول وفرحات عباس، واتفق الجميع باستثناء مصالي الحاج على تقديم استقالات جماعية من طرف المنتخبين الجزائريين إذا لم تتم الموافقة على مشروع بلوم فيوليت، ولكن هذا التهديد لم يحقق أي نتيجة ملموسة، واستقال عبد الحميد بن باديس من منصبه كرئيس للجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي بعد انتخابه في هذا المنصب يوم 19 ديسمبر 1937م.

كانت سنة 1938 مليئة بالأحداث السياسية والعراقيل الإدارية والأزمات في مسيرة جمعية العلماء، ففي شهر سبتمبر 1938 رفض مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع بلوم فيوليت واضطرت الحكومة لسحبه، ومنذ بداية هاته السنة "1938" منعت السلطات الفرنسية الأناشيد الوطنية، وبعد محاكمة الشيخ الطيب العقبي في قضية اغتيال مفتي الجزائر العاصمة صدر مرسوم 13 جانفي 1938 يقضي بفرض رقابة شديدة على نوادي جمعية العلماء ومنعها من القيام بأي نشاط ثقافي أو سياسي إلا بعد الحصول على موافقة الإدارة الفرنسية، ثم جاء بعد ذلك مرسوم 8 مارس 1938 يقضي بعدم السّماح لأي معلم أن يفتح مدرسة في الجزائر إلا بعد الحصول على إذن من الإدارة الفرنسية، ثمّ تلاه مرسوم 27 أوت 1939م الذي يقضي بمصادرة جميع الجرائد التي تتعرض إلى قضايا الأمن العام، فأصبحت صحافة الجمعية بالشلل التام، وتمّ تجميد نشاطها السياسي عن طريق فرض هذه القيود².

¹ مجلة البصائر: السنة الرابعة، العدد 160، أفريل 1939م.

² مجلة البصائر، السنة الأولى، عدد34، 11 سبتمبر 1936م، في موضوع: آثار اعتقال الأستاذ العقبي في الأمة الجزائرية ونتيجة للدعوة الإصلاحية.

اعتبر الكثير من الباحثين أن ابن باديس باعتباره رئيساً لجمعية العلماء تارة، وباسمه الشخصي تارة أخرى يعدّ الشخصية الرئيسة في هذا المؤتمر، رغم أنّه لم يضع نفسه في الصدارة فهو الذي دعا إليه منذ البداية، واقترح بعض الأسماء لتحمل بعض المهام والتكاليف فيه، ودعا الجماهير إلى تبني مطالب المؤتمر ونصرتة وأدلى بدلوه في جميع المناقشات والاقترحات، ولقد ذكر ابن باديس أنّه يسّر بعملين في مسيرته هما جريدة "المنتقد" ومجلة "الشهاب"، وجمعية العلماء، وأضاف إليها عمل ثالث هو أعظمها وهو المؤتمر الإسلامي الجزائري لأنّه يعتقد أنّ هذا المؤتمر هو: "أعظم حادث وقع في الجزائر الإسلامية في تاريخها الحديث".

2-1-2 التجنس:

لقد كانت أول النصوص القانونية التي منحت حق الحصول على الجنسية الفرنسية للجزائريين هو قانون "السيناتوس كونسولت" le senatus- consulte، الصادر في 14 جويلية 1865، شرط تخليّ الجزائريين عن أحوالهم الشخصية، ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية 1899 كان 1131 مواطناً جزائرياً قد حصلوا على الجنسية الفرنسية، أغلبهم من الجنود الذين يرغبون في الترقّي إلى رتبة عسكرية أعلى مخصصة فقط للمواطنين الفرنسيين.

نادت جمعية العلماء في الشعب الجزائري بأنّ التجنيس معارض للإسلام، واعتبرته ردّة وكتب الشيخ العربي التبسي رئيس لجنة الإفتاء بالجمعية افتتاحية في البصائر تحت عنوان: "التجنس كفر وارتداء" ورد فيها: "... فهؤلاء المبتدعون للتجنس على علم بتلك الحقيقة الاجتماعية الدينية (من كثر سواد قوم فهو منهم)، فيكون التجنيس غزواً للعقيدة الإسلامية، ومحاولة لتكفير المتجنس بطريقة تستهوي الذين يؤثرون الحياة الدنيا على الآخرة، وأنا أتحقق كما يتحقق كل عاقل أن هذه المكفّرات لا يفعلها من تربى في أحضان الإسلام وأشرب قلبه حب ما جاء في كتاب الله، وإنّما يرتكبها من أنشئ نشأة بعيدة عن الإسلام وتعاليمه"، ثم قال: "... التجنس أي صيرورة المسلم من جنس غير المسلمين برفضه لأحكام الإسلام الإلهية وإيثاره لأحكام وضعية بشرية حتّى أنّه يصير من يوم إمضائه للعقد القاضي بارتحاله من أسرة الإسلام، إلى أسرة غيره، لا حق له في الإسلام وتشريعها ولا في تحليله وتحريمه ولا في آدابه وتاريخه، ولا في أحسابه ولا أنسابه لأنّه تركها مختاراً راغباً في سواها كارهاً لها".

أصدرت جمعية العلماء فتوى على لسان رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس بتكفير كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية، وكان لها صدى كبير في أوساط الجزائريين وحتى في الدول المجاورة كتونس والمغرب ونص الفتوى كما يلي: "... التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عدّ مرتدا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالإجماع، والمتجنس بحكم القانون الفرنسي يجري تجنسه على نسله فيكون قد جني عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام، وتلك الجناية من شرّ الظلم وأقبحه، وإثمها متجدّد عليه ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنائته، فإذا أراد المتجنس أن يتوب، فلا بد لتوبته من إقلاع كما هو الشرط اللازم بالإجماع في كل توبة، وإقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية.

2-1-3- الاندماج:

نشأت فكرة الاندماج في وسط المتجنسين الذين أصبحوا يرغبون في رؤية جميع الجزائريين يتمتعون بالجنسية الفرنسية، ليتخلّصوا من وضعهم الشاذ في المجتمع الجزائري حيث ينظر إليهم كأقلية ملعونة، وكان من أبرز دعاة الاندماج، الزناتي صاحب جريدة "صوت الأهالي" الذي جعل عنوان افتتاحية العدد الأول من جريدته "الجزائر ستصبح فرنسية"، وبعض الشخصيات الأخرى أمثال الدكتور بن تامي والفاسي وغيرهم. حاربت جمعية العلماء فكرة التجنس ورفضتها، فقد حاولت قطع الطريق على جيل النخبة حتى تمنع الاندماج الكامل وذوبان المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، قال ابن باديس في رده على فرحات عباس عندما أنكر وجود كيان جزائري: "... ثم إنّ هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا في لغتها وأخلاقها وفي عنصرها، وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة، والذي يشرف على إدارته العليا السيد الوالي العام المعين من قبل الدولة الفرنسية"¹.

¹ مجلة البصائر، السنة3، عدد95، 14 جانفي 1938.

2-1-4 رفض الجمعية المشاركة في الحرب مع فرنسا

هناك موقف سياسي آخر سجلته جمعية العلماء في نهاية هذه المرحلة، وهو رفضها في بداية الحرب العالمية الثانية تأييد فرنسا ضد ألمانيا وإيطاليا، بل ذهب ابن باديس إلى أبعد من ذلك عندما فكر في الثورة ضد الفرنسيين، وخاطب أصدقاءه المقربين بأنه سيعلم الثورة عندما تحين الفرصة، وهذا الموقف المعادي صراحة للإدارة الفرنسية خلال نهاية هذه المرحلة، كان دافعا للفرنسيين لاعتقال رؤوس الجمعية ونفهم، فقد حددت إقامة ابن باديس بقسنطينة منذ بداية الحرب حتى وافته المنية بها في 16 أفريل 1940م، ونفي نائبه البشير الإبراهيمي إلى مدينة أفلو الصحراوية في عمالة وهران لمدة ثلاث سنوات، واعتبر زعماء الجمعية ورجال الحركة الوطنية خطر على الأمن العام في الجزائر.

2-2- مرحلة ما بعد ابن باديس(1941-1954):

عند وفاة عبد الحميد بن باديس يوم 16 أفريل 1940، كان البشير الإبراهيمي منفيا في مدينة أفلو الصحراوية، وذلك منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وتمّ إطلاق سراحه بعد استيلاء الحلفاء على الجزائر وتحريرها من جماعة "فيشي" المواليين للألمان، وفي شهر ديسمبر من عام 1942 اتصل الجنرال "دارلان" بفرحات عباس وطلب منه أن يقوم رجال الحركة الوطنية الجزائرية بمساعدة فرنسا في تجنيد الجزائريين من أجل المشاركة في الحرب، واتصل فرحات عباس بجمعية العلماء والتي شاركت في تمرير البيان المقدم للمسؤولين الفرنسيين فيما بعد، والذي اشترط فيه فرحات عباس وتوفيق المدني من جمعية العلماء "أن تظهر فرنسا رغبتنا في الإصلاح الحقيقي وذلك بانجازات علنية وصادقة وسريعة"، وقد طالب الوفد الجزائري من المسؤولين الفرنسيين الجدد في الجزائر عقد مؤتمر عام يضم كل الشخصيات والهيئات بقصد إصدار قانون يشتمل على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبذلك يشعر المسلمون أن مطالبهم هي في طريق التحقيق ويفهموا جيدا الواجبات التي يقومون بها في سبيل المجهود الحربي، لكن الفرنسيين رفضوا هذه المطالب.

في أفريل سنة 1943م، شارك البشير الإبراهيمي في اجتماع القمة الذي انعقد في مدينة سطيف بين فرحات عباس ومصالي الحاج والسيد مورييس لاجور من الحزب

الشيوعي الجزائري، والذي تم الاتفاق فيه على مبدأ إقامة دولة جزائرية بعد أن تنتهي الحرب، وإنشاء برلمان انتقالي يتكلف بوضع الدستور الجزائري الجديد.

أعلنت جمعية العلماء على لسان رئيسها البشير الإبراهيمي رفضها للمقترحات التي تهدف إلى القضاء على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، وذكر الإبراهيمي أنه لا يريد أن يتجرد من أحواله، وكذلك الجزائريون لا يرغبون أن يصنفوا إلى فئات ويفضلون أن يظلوا عربا ومسلمين، وتقدم الإبراهيمي إلى اللجنة بمقترحات سياسية أهمها:

- 1) تكوين المواطنة الجزائرية التي تتمتع فيها العناصر الشعبية المختلفة في هذا البلد بكافة الحقوق والواجبات دون تمييز في العرق أو في الدين.
- 2) استبدال النظام الكولونيالي بالنظام الحكومي، وتكون "الحكومة الجزائرية" مسؤولة أمام البرلمان الجزائري.

- 3) تسهيل مشاركة جميع الجزائريين في الوظائف العامة دون أي اعتبار سوى للكفاءة المهنية.

والواقع أن السلطات الاستعمارية رفضت جميع مقترحات الأحزاب والجمعيات الوطنية وتمسكت بعموم إصلاحاتها بتساوي الجزائريين والفرنسيين في جميع الحقوق والواجبات.¹

و كرد فعل قامت الحركة الوطنية بتشكيل جبهة موحدة في 14 مارس 1944م تضم بعض النواب، وحزب الشعب، وجمعية العلماء، أطلق عليها اسم "أحباب البيان والحرية" هدفها هو تقريب فكرة الأمة الجزائرية والترغيب في إنشاء جمهورية مستقلة بالجزائر يجمعها نظام فدرالي مع جمهورية فرنسية متجددة مناهضة للاستعمار وللإمبريالية.

عندما وقعت الأحداث الدامية بالشرق الجزائري في 8 ماي 1945 حيث قتل الجيش الفرنسي ما يفوق 45.000 جزائري، ألقى القبض على كثير من الشخصيات الوطنية بتهمة المشاركة في الانتفاضة، وكان من بينهم الشيخ الإبراهيمي وعلى عشرات الآلاف من رجال الجمعية، وسيق إلى السجن العسكري بالعاصمة ليلا في 27 ماي 1945 وظل في

مجلة الشهاب، جزء4، مجلد12، جويلية 1936م.¹

زنزانة ضيقة نحو سبعين يوما، وبعد مائة يوم نقلوه في طائرة إلى السجن العسكري بقسنطينة لمحاكمته، ثم ساءت صحته فكان يؤخذ تارة إلى السجن وأخرى إلى المستشفى العسكري، ودامت تلك الحالة أحد عشر شهرا.

وفي الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى سنة 1954 تركز نشاط جمعية العلماء على الجانب التربوي والتعليمي والتوعوي في مختلف المؤسسات التربوية وعن طريق الصحافة، كما سعت الجمعية إلى إقامة علاقات ثقافية وسياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي، فسافر البشير الإبراهيمي إلى القاهرة سنة 1952م ليعزز العلاقات مع الدول العربية الإسلامية، ويعرّف بالجزائر في مختلف المحافل، وكان يساعده في ذلك الأستاذ الفضيل الورتيلاني.

حسب مذكرات أحمد توفيق المدني، الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فإن قادة الجمعية كانوا على علم مسبق بأن الثورة ستندلع عن قريب، وحرصا على الاستجابة لنداء الثورة التحريرية منذ البداية، قام توفيق المدني بدعوة أعضاء المجلس الإداري للجمعية للاجتماع يوم غرة أول نوفمبر 1954 بمدينة قسنطينة، وقرر المجلس مساندة الجمعية للثورة بدون تحفظ، ثم راسل رئيس الجمعية بالقاهرة وأبلغه بانطلاق الثورة، وطلب من الإبراهيمي أن ينشر بصفته رئيسا لجمعية العلماء منشورا عاما يبارك فيها الثورة، ويدعو الجزائريين للمشاركة فيها بالروح والبدن والمال.¹

-خاتمة:

إنّ الدارس للتاريخ الجزائر المعاصر ليدرك أنّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تعتبر من أهم الحلقات التي أثرت فيه، وأثمرت ثمارها الطيبة في جميع المجالات السياسية، والاجتماعية، والدينية، والتربوية، والثقافية، باعتبارها منظمة وطنية، وحركة إصلاحية، ظهرت في وقت احتاج المجتمع الجزائري فيه لمن يحفظ له شخصيته العربية الإسلامية الجزائرية، في ظل المحاولات المتتالية للإستعمار الفرنسي من أجل مسخ الشخصية الجزائرية، ودمج الجزائر نهائيا في الكيان الفرنسي، ولقد صدق من قال

¹ مجلة الوعي: عدد خاص بالإمام عبد الحميد ابن باديس، العدد1، جويلية 2010.

عن جمعية العلماء أنّ لها في عنق كل هيئة وطنية في الجزائر منة وديننا، سواء كانت سياسية، أم اجتماعية، أم اقتصادية.